

دراسة في أهداف البنوك المركزية مع إشارة إلى أهداف البنك المركزي العراقي للمدة 2012 - 2004

أحمد كريم باجي **

أ.د. فلاح حسن ثويني *

المسخلص

تعمل البنوك المركزية على تحقيق أهداف اقتصادية بصورة عامة تتمثل في، تحقيق الاستخدام الكامل ، النمو الاقتصادي ، استقرار مستوى الأسعار ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وتبطين البلدان والبنوك المركزية فيما بينها بتحديد أولويات أو أسبقية الأهداف بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة في كل بلد ، ومع ذلك فإن الأهداف السابقة تُعد من أهم وأبرز الأهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها ، والتي اتفق عليها اغلب الاقتصاديين والتي تسمى " المربع السحري " .

Abstract

Central banks are working to achieve economic targets in general is to , achieve full employment , economic growth , the stability of the price level , and improve the balance of payments. Countries and central banks and differ among themselves prioritize or precedence goals in line with the economic and monetary policies in each country , however , the above objectives are considered the most prominent targets of central banks seek to achieve them , and agreed to by the majority of economists , called the " magic box " Magic Square .

المقدمة

لقد تطورت أهداف البنوك المركزية وفقاً لتطور النظريات والسياسات الاقتصادية والنقدية ، والتي هي انعكاس لتطور الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم ، ابتداءً من الرأي الذي يقول بالدور المحايد للنقود وانحسار تأثيرها على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي وتركيزه على الجانب النقدي فقط ، ثم الدور المؤثر للنقود على كل من القطاعين النقدي والحقيقي للنشاط الاقتصادي ، واستمرار الجدل والنقاش حول الأهداف والاستراتيجيات التي يفترض أن تعمل البنوك المركزية على إتباعها وتنفيذها والوسائل التي تتبناها بما يحقق المحافظة على قيم السلع والخدمات والمعير عنها بكمية النقود الملائمة .
والبنك المركزي العراقي كغيره من البنوك المركزية في العالم ومن خلال الأساس التشريعي والقانوني له والمتمثل بقانونه رقم 56 لسنة 2004 وفي ظل التحول السياسي بعد عام 2003 ومحاولة انتهاج سياسية اقتصادية تتبنى المنهج الحر في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وضع له أهداف لسياسته النقدية يحاول ، وعن طريق الأدوات والوسائل والمهام المتاحة له السعي لتحقيق هذه الأهداف في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وما يتطلبه ذلك الأمر من ضغوط على الجانب النقدي من النشاط الاقتصادي .
والتساؤل الذي يثيره البحث هو ، ما هي مبررات التعدد في أهداف البنوك المركزية ؟ وما هي الإمكانيات في تحقيق هذه الأهداف ؟

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / رئيس تحرير مجلة الإدارة والاقتصاد .

** باحث .

مقبول للنشر بتاريخ 2015/1/11

مستل من رسالة ماجستير

ويهدف البحث إلى تحديد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في بلدان مختلفة ، مع الإشارة إلى أهداف البنك المركزي العراقي خلال المدة 2004 – 2012 .
ويتضمن البحث الفقرات الآتية :
أولاً - الأهداف العامة للبنوك المركزية
ثانياً - أهداف البنوك المركزية في بعض البلدان المتقدمة والناشئة
ثالثاً - أهداف البنوك المركزية في ظل التحول الاقتصادي
رابعاً - أهداف البنك المركزي العراقي

أولاً - الأهداف العامة للبنوك المركزية :

إن الهدف عموماً يُقصد به الغاية أو الغرض المحدد أو القصد من عملية أو نشاط أو مؤسسة ككل لقد انطلقت أهداف البنوك المركزية من واقع النظريات والسياسات الاقتصادية والنقدية لبلدانها ، فقد كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية في ظل الأفكار الكلاسيكية هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار ، أما النظرية الكنزوية فقد قدمت هدف ثاني للسياسة النقدية هو سيادة التشغيل الكامل ، كما وان العديد من الاقتصاديين ومنذ منتصف 1950 أضافوا إلى لائحة الأهداف هدف ثالث وهو نمو اقتصادي سريع بشكل كاف⁽¹⁾ . كما وان التوسع في الإنفاق الحكومي على الأعمار والتنمية الذي سعت إليه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لما خربته الحرب مما جعل تحسين ميزان المدفوعات واستقرار أسعار صرف العملة هدف آخر من أهداف السياسة النقدية⁽²⁾ .

وتسعى البنوك المركزية لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة عامة تتمثل في، تحقيق الاستخدام الكامل ، النمو الاقتصادي ، استقرار مستوى الأسعار ، وتحسين ميزان المدفوعات⁽³⁾ ، وتباين البلدان والبنوك المركزية فيما بينها بتحديد أولويات أو أسبقية الأهداف بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة في كل بلد ، ومع ذلك فإن الأهداف التالية تُعد من أهم وابرز الأهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها ، والتي اتفق عليها أغلب الاقتصاديين والتي تسمى "المربع السحري" Magic Square⁽⁴⁾ . والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1- استقرار الأسعار :

يكاد يكون هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساس الذي تعمل البنوك المركزية في اغلب بلدان العالم على اتجاذه ، وذلك لأنه يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية وأن الهدف الرئيسي من الرقابة النقدية هو الاستقرار في القوة الشرائية للنقود ، ومفهوم الأسعار المستقرة يعني أن تكون التغيرات في مستوى الأسعار محدودة ومسيطر عليها ، علماً انه لا يوجد هناك ثبات أو عدم تغير دائم في المستويات العامة للأسعار في معظم بلدان العالم .

لقد أصبح استقرار الأسعار (استهداف التضخم) سواء بصورة صريحة أو ضمنية هو إطار السياسة النقدية المفضلة لدى أكثر الدول المتقدمة كما وان البنوك المركزية في الدول الصاعدة تعطي أولوية في سياستها النقدية للحفاظ على مستوى مستهدف من التضخم حيث إن هناك وجهة نظر تقول إن السياسة النقدية يمكن إن تساهم على نحو أفضل في استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي من خلال الحفاظ على التضخم عند مستوى منخفض مستقر، فضلاً عن إن ارتفاع التضخم يوقع ضرر بالغ بشكل خاص بالفقراء. كما وان التضخم هو مشكلة لأنه يخفض من قيمة النقود ويجعلها أقل فائدة كوسيلة قياس للقيمة ومخزناً لها⁽⁵⁾ . وأن هدف السياسة النقدية من استقرار الأسعار هو منع التقلبات الحادة في مستوى الأسعار ، وبالتالي

1) Harry . G. Johnson , Essays of Monetary Economics , unwin university books , London , 2nd e d , 1969 , pp 53 , 54 .

2) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ، ج 2 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 ، ص 376 – 377 .

3) Dudley W. Johnson , Macroeconomics , John Wiley & Sons , Inc , New York , 1976 , p56.
4) يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة المشار إليها في ما يصطلح عليه بـ (مربع كالدور) وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية وهي (تحقيق الاستخدام الكامل ، النمو الاقتصادي ، استقرار مستوى الأسعار، تحسين ميزان المدفوعات) قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة ١٩٦٠ ، وأصبحت تعرف بـ المربع السحري Magic Square الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي ، يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية .
للمزيد من التفاصيل ، انظر :

- محمد راتول و صلاح الدين كروش ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 66 ، 2014 ، ص 91 .

- غسان العياش ، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص 128
5) انظر- أسوار براساد، بعد السقوط ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد(2)، 2010 ، ص 23 – 24

- Michael Parkin and others, Economics, Addison – Wesley, 3rdEdLongman Limited ,England, 1997, p 568

منع التقلبات في قيمة النقود مما لها من آثار ضارة على توزيع الدخل والثروات وعلى توزيع الموارد الاقتصادية على الوحدات الإنتاجية (1).

أما هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف ، مرتبط بهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، حيث أن انخفاض مستوى الأسعار في بلد ما يؤدي إلى زيادة صادراتها وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه البلدان مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى ، والعكس صحيح ، وبما أن مستوى عرض النقد يؤدي دوراً مهماً في مستويات الأسعار ، فهذا يعني أن البنك المركزي يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في التأثير على استقرار سعر صرف العملة ، من خلال التأثير على عرض النقد (2).

2- النمو الاقتصادي :

لقد ساد اعتقاد لدى الاقتصاديين الكلاسيك أن التطور الاقتصادي في المدى الطويل يقود إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتراكم الثروة ، وهذا التطور يستمر تلقائياً ، إلا أن الوضع تبدل بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر هدفاً للسياسة النقدية ، سواء للبلدان النامية التي أخذت تسعى إلى تطوير اقتصادياتها بعد حصول أغلبها على الاستقلال السياسي والاقتصادي ، أو للبلدان المتقدمة التي سعت إلى الأعمار بعد خروجها من الحرب (3). وأن استمرار التشغيل العالي لقوة العمل يوفر بذاته نسبة جيدة من النمو الاقتصادي ، إذا استخدمت المعدات الرأسمالية والموارد الطبيعية لزيادة مستوى الإنتاج ضمن معدلات مقبولة (4). ويمكن للبنك المركزي خلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره على عرض النقد وسعر الفائدة ، وبالتالي تأثيره على حجم الاستثمار الذي يُعتبر أحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي.

3- تحقيق وضع ميزان مدفوعات معتدل (5) :

كهدف للسياسة النقدية تحقيق وضع ميزان مدفوعات معتدل (مقبول) من سنة إلى سنة ، وهذا يعني أن إنفاق البلد الكلي في البلدان الأجنبية (الاستيرادات) ينبغي أن لا يتجاوز إلى حد كبير أو ينقص إلى حد كبير عن الإنفاق الكلي للبلدان الأجنبية في داخل البلد ، فالزيادة في الإستيرادات ستؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات وهو وضع غير ملائم للاقتصاد ، وتؤدي زيادة الصادرات بمقدار أكبر إلى أن يكون موقف ميزان المدفوعات في حالة فائض ، وهدف السياسة النقدية هو تجنب عجز أو فائض كبير . والملاحظ أن جميع البلدان مهما كانت درجة تطورها تسعى إلى جعل ميزان المدفوعات في صالحها للحفاظ على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطيات من العملة الأجنبية .

4- تحقيق مستوى مرتفع للتشغيل :

لقد ساد الاعتقاد خلال فترة الفكر الكلاسيكي إن العمالة الكاملة هي الوضع الغالب في الاقتصاد ، باستثناء فترات تتسم بالاختلال، ولهذا فإن البطالة حسب اعتقادهم لا يمكن أن تصل إلى حد الخطورة ، إلا إن الكساد الكبير أثبت إن العمالة الكاملة فرضية لا يمكن الدفاع عنها، وعندما تحقق الاقتصاديون من إن معدل البطالة متغير فقد رأوا ضرورة دراسة القوى التي تحددها (6). وقد أصبح تحقيق العمالة الكاملة هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية المرغوب فيه وله مبرره التشريعي فمثلاً إن الكونكرس الأمريكي أعلن في قانون العمالة الصادر سنة 1946 في الولايات المتحدة (إن العمالة الكاملة تمثل سياسة ومسؤولية مستمرة وعلى الحكومة الاتحادية إن تستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف) والعمالة الكاملة تفضل لان ارتفاع مستوى التوظيف يؤدي إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، حيث لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية إن ارتفاع معدل البطالة من (3.2%) في عام 1921 إلى (24.9%) في عام 1933 أدى وفي نفس الوقت إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي من (315,7) بليون دولار إلى (221,1) بليون دولار (7). فضلاً عن كون البطالة مشكلة اقتصادية فهي مشكلة اجتماعية وشخصية وتزيد من الجريمة والمخدرات والعنف المحلي .

(1) انظر : - عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة، الموصل، 1990. ، ص 586 .

- دوفوري سوبارو ، إعادة تعريف البنوك المركزية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، حزيران 2010، ص 26

(2) نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص 59 - 60 .

(3) عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975 ، ص 98

4) Raymond . P. Kent , Money and Banking , Rinehart and Winston, I N C. , New York, 6th e d., 1961. Op , Cit ., p 35.

5) ibid ., p 38 .

(6) للتفاصيل انظر :

- مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم، المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 24 - 25 .

- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد (دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي)- مبادئ الاقتصاد الكلي، ج 2 ، مطابع جامعة الموصل (مديرية مطبعة الجامعة)، 1984 ، ص 39.

- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1983، ص 91- 92.

(7) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص 30- 31 .

ان التوظيف العالي يعد من بين الأهداف التي تسعى السلطات النقدية الى تحقيقها عن طريق انجازها لمهامها الأساسية التي تمتلك عناصر التأثير المباشر فيها ، فالرفاه الاقتصادي للسواد الأعظم من الناس يعتمد بشكل واضح على قدرة الأفراد على بيع خدمة العمل بشكل مستمر مقابل الأجور والمرتبات ، ويؤكد العديد من الاقتصاديين على أن مستوى الأسعار المستقر ستكون فائدته وأهميته محدودة ، إذا لم يتمكن الأشخاص من هم ضمن قوة العمل من إيجاد وظائف ، ولن يكون المعدل العالي للنمو الاقتصادي جذاباً إذا نتج عن الاستثمار في آلات والمعدات تشريد العديد من العمال ، على الرغم من ان تحقيق مستوى كامل او تام للتشغيل للعمالة هو هدف يصعب تحقيقه حتى في أكثر البلدان تقدماً اقتصادياً ومالياً (1) .

ومن الجدير بالإشارة أن وجود العديد من الأهداف للبنوك المركزية أدى إلى حصول تعارض بين تلك الأهداف الذي يتطلب الحلول (2). إذ انه لا يمكن تحقيق كل الأهداف دفعة واحدة ، فهناك تعارض بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي ، فبعض الاقتصاديين يرى أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار في مستوى الأسعار ، ومنهم من يرى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسع النشاط الاقتصادي ، كما وأن هناك تعارض بين استقرار الأسعار وتخفيض البطالة ، فتخفيض البطالة يتطلب سياسة نقدية توسعية وهذا التوسع ممكن أن يؤدي في نفس الوقت إلى ارتفاع الأسعار ، ومن جهة أخرى أن التوسع النقدي ممكن أن يتعارض مع تحسين ميزان المدفوعات حيث أن زيادة عرض النقد يخفض سعر الفائدة فيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج للبحث عن سعر فائدة أعلى ، إضافة إلى أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الدخول وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيرادات وهذا كله ممكن أن يزيد من تدهور ميزان المدفوعات (3) . كما وأن تحقيق الأهداف يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تتطلب فترات زمنية لاختيارها والبدء بتنفيذها ، ويمكن خلال هذه الفترة أن يحصل تحولاً في الوضع الاقتصادي وبالتالي قد تصبح الإجراءات غير مناسبة لتحقيق الأهداف وهذا ما يسمى " التباطؤات الزمنية "

ومن أجل احتواء هذه المعوقات بدأت السلطات النقدية تسعى للتأثير على أهداف وسيطة ، تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية ومن هذه الأهداف الوسيطة هي عرض النقد وأسعار الفائدة ، وللتأثير على هذه الأهداف يجب أولاً التأثير على الأساس النقدي واحتياطيات المصارف الكلية أو ما يسمى (أهداف الأداء) ويتمثل تسلسل عمل السياسة النقدية كما يأتي (4) .

أدوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية) ← أهداف الأداء (الأساس النقدي والاحتياطيات) ← الأهداف الوسيطة (عرض النقد وسعر الفائدة) ← الأهداف النهائية

ثانياً- أهداف البنوك المركزية في بعض البلدان المتقدمة والناشئة:

كما مر ذكره تختلف البنوك المركزية في أولويات أهدافها تبعاً للظروف والسياسات الاقتصادية والنقدية التي تحكمها بالرغم من اشتراكها في الأهداف العامة ، إذ أن إمكانات تحقيق الأهداف يرتبط بالبيئة الاقتصادية والسياسية السائدة عموماً وأيضاً يعتمد على ما متاح من استقلالية للبنوك المركزية في صياغة هذه الأهداف والأدوات والوسائل التي تمتلك البنوك المركزية القدرة على التصرف والتأثير عن طريقها وهذه إحدى السمات الهامة للبنوك المركزية في أغلب البلدان المتقدمة اقتصادياً ونقدياً ، ويمكن إيجاز الأهداف الرئيسية في عدد من البنوك المركزية لبلدان قطعت شوطاً كبيراً في التطور الاقتصادي والنقدي والمصرفي: (5)

1. تتمثل أهداف البنك المركزي الأوروبي ECB الأساسية الذي يتولى إدارة النظام النقدي الأوروبي لبلدان الوحدة النقدية الأوروبية(*) في المحافظة على استقرار الأسعار كهدف على المدى الطويل ودعم السياسة الاقتصادية العامة للبلدان الأعضاء .

1) Raymond . P. Kent , Op , Cit . , p 19 .

2) Harry. G. Johnson , Op Cit . , p 54

(3) انظر :

- - لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية ،بيروت ،2010،ص 102-103.

- - وداد يونس ، النظرية النقدية، النظريات، المؤسسات، السياسات، مطابع جامعة الموصل، 2001. ، ص 131.

(4) أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف،مدخل تحليلي ونظري،دار وائل ،عمان ، ط3 ، 2010،ص 184-185.

(5) انظر :

- المواقع الإلكترونية للبنك المركزي الاوروبي والامريكي وانكلترا واليابان والصين وروسيا والهند وسنغافورة وكوريا .

- Michele Pi_er ، International Monetary Policy , 3 Central banking: goals 1, London School of Economics , Course prepared for the Shanghai Normal University, College of Finance, April 2011,p.5-7 .

• بلدان اليورو 11 دولة هي : إسبانيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وجمهورية إيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنمسا والبرتغال ، ومنذ إدخال عملة اليورو، بدأت 12 دولة في استخدام اليورو كعملة رسمية وهذه الدول هي: سلوفينيا ومالطا وقبرص وسلوفاكيا وأستونيا ولاتفيا ومنتغمر وكوسوفو وسان مارينو واندرو .

2. البنك المركزي الأمريكي FED الذي يمثله مجلس محافظي نظام الاحتياطي الاتحادي ، فتركز أهدافه في تحقيق استقرار في الأسعار وأسعار فائدة معتدلة على المدى الطويل وتحقيق مستوى مرتفع لفرص التشغيل .
3. بنك انكلترا المركزي ، تتمثل أهدافه الأساسية في المحافظة على نظام مالي ونقدي مستقر ويتركز في استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة ودعم الخطط الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي .
4. بنك اليابان المركزي ، تحقيق استقرار الأسعار، وبالتالي المساهمة في التنمية السليمة للاقتصاد الوطني .
5. بنك الشعب الصيني ، هدفه يتمثل بتحقيق الاستقرار في قيمة العملة وتحقيق النمو الاقتصادي .
6. بنك روسيا المركزي ، وأهدافه تتمثل في تأمين النمو الاقتصادي المستدام ، ورفع معدلات التشغيل ، وخفض معدلات التضخم والاستقرار في القطاع المالي .
7. بنك الاحتياطي الهندي (البنك المركزي الهندي) ، وتتمثل أهدافه في استقرار أسعار الفائدة والسوق المالي وأسواق الصرف الأجنبي .
8. هيئة النقد في سنغافورة ، الهدف هو استقرار الأسعار على المدى المتوسط كأساس للنمو الاقتصادي المستدام ، كما تركز السياسة النقدية في سنغافورة في إدارة سعر الصرف المرجح تجارياً ودعم السوق المالي .
9. بنك كوريا الجنوبية ، وتتركز أهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة الذي يشكل الهدف الأساسي له ، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إدارة عرض النقد وسعر الفائدة .

ثالثاً - أهداف البنوك المركزية في ظل التحول الاقتصادي :

يمكن استشراف دور هذه التحولات في فلسفة الدولة الاقتصادية التي توافر الإطار العام لعمل كافة المؤسسات والأنشطة الاقتصادية وتوجهها تبعاً لتلك الفلسفة العامة التي ستعكس على القوانين والقواعد والمحددات التي تضبط عمل هذه المؤسسات .

ان بلدان التحول الاقتصادي قد انتهجت العديد من السياسات النقدية التي تحاكي أهدافها الوضع الجديد لتلك الاقتصادات والذي يتركز في تبني آلية السوق كمنهج للنشاط الاقتصادي ، بعد أن كانت أهداف السياسات النقدية متعددة ومدعاة لحصول الكثير من التعارض فيما بينها وأفقها الإمكانية في التحكم بعرض النقد كأحد المهام الأساسية .

والذي يلاحظ ان معظم بلدان التحول الاقتصادي وبالرغم من الاختلاف النسبي في السمات الأساسية لاقتصادياتها من حيث الهياكل والموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) ، إنها تركز على عدم المساس بالهدف الرئيس وهو المحافظة على الاستقرار السعري باعتباره المدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويتضح ذلك من خلال استعراض الأهداف الأساسية للسياسات النقدية في عدد من بلدان التحول الاقتصادي والبلدان العربية (1) :

1. بولندا : استقرار الأسعار، ودعم السياسات الاقتصادية للحكومة.
2. رومانيا : ضمان والحفاظ على سعر الاستقرار ، ومع عدم الإخلال بهدفه الأساسي يجب على البنك المركزي دعم السياسة الاقتصادية العامة للدولة .
3. الجيك : الحفاظ على استقرار الأسعار، ودون المساس بهذا الهدف يعمل على دعم السياسات الاقتصادية العامة للحكومة مما يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام ووفقاً لمبدأ اقتصاد السوق المفتوحة .
4. جورجيا : ضمان استقرار الأسعار وضمان الشفافية في النظام المالي وتحقيق نمو اقتصادي مستقر في البلاد ، مع عدم المساس بالهدف الأساسي .
5. بلغاريا : الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال ضمان استقرار العملة الوطنية وتنفيذ السياسة النقدية ويعمل البنك المركزي وفقاً لمبدأ اقتصاد السوق المفتوح مع المنافسة الحرة.
6. مولدافيا: ضمان والحفاظ على استقرار الأسعار ومع عدم الإخلال بالهدف الأساسي يقوم البنك الوطني تعزيز والحفاظ على النظام المالي على أساس مبادئ السوق ويجب دعم السياسة العامة الاقتصادية للدولة .
7. الأردن: الحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني و تشجيع النمو الاقتصادي وفق السياسة الاقتصادية .
8. الإمارات : تنظيم نمو السيولة والعمل على تحقيق استقرار سعر صرف الدرهم وتعميق الرقابة المصرفية .

(1) - للتفاصيل أكثر انظر :

- المواقع الرسمية للبنوك المركزية للبلدان المذكورة.
- علي توفيق الصادق وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 1996 ، صفحات متعددة.
- فلاح حسن ثويني ، احمد عبد الزهرة حمدان ، مسارات عناصر السياسة النقدية في ظل التحول الاقتصادي في العراق ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2014 .
- C. Johan Lindgren, The Transition from Direct to indirect instruments of monetary policy the evolving role of central banks, ed. IMF. 1991, p. (307).

9. تونس : تحقيق نمو اقتصادي والتشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن القطاع الخارجي .
10. السعودية : استقرار أسعار صرف الريال واستقرار مستوى الأسعار المحلية إدارة السيولة المحلية بشكل منظم ونمو عرض النقود بمعدل يفي بمتطلبات القطاع السلعي .
11. مصر : تحقيق الاستقرار النقدي للعملة وتحقيق معدلات النمو المرغوبة في الاقتصاد .

وهناك بلدان قطعت بنوكها المركزية شوطاً مقبولاً في تحقيق أهدافها مثل بولندا والبيك وغيرها ، فيما زالت بلدان آخر تعاني من اغلب مشاكلها النقدية قبل عملية التحول في سياستها النقدية . والأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق أهداف السياسات النقدية للبنوك المركزية في تلك البلدان هو عدم استجابة السياسات الاقتصادية لهذا التحول بحكم التباين في الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية لكل بلد .

رابعاً - أهداف البنك المركزي العراقي :

إن قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ضمن للبنك المركزي استقلاليته في القيام بأعماله ورسم السياسة النقدية، بالاعتماد على حزمة من الإجراءات التي تتناسب مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، وقد حددت المادة الثالثة من القانون أهداف البنك المركزي العراقي ، بان (يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق، ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي أيضا بتعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق)⁽¹⁾.

ويلاحظ أن القانون يشير بوضوح إلى إن هناك أهداف رئيسية متمثلة في تحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر ، وأهداف تابعة متمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وإن فرصة تحقيق الأهداف التابعة معتمدة ومرتبطة بشكل أساسي في تحقيق الأهداف الرئيسية وبذلك يمكن تحديد وترتيب أهداف البنك المركزي وحسب الأولويات بالتالي :-

1- استقرار الأسعار :

لقد واجه القانمون على السياسة النقدية في العراق تحدياً كبيراً بعد عام 2003 تمثل في تضخم جامح وكان لا بد من السيطرة عليه، لذلك اعتبر معالجة التضخم من أولويات الأهداف للسياسة النقدية في العراق⁽²⁾ . وبسبب نفوذ المالية العامة فإن السياسة النقدية تواجه صعوبات كبيرة في إيجاد تنسيق مطلق مع السياسة المالية لاستهداف التضخم بمعنى صعوبة إخضاع اتجاهات الإنفاق بالموازنة العامة لمسايرة أهداف السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية لذلك فإن استهداف التضخم عبر الموازنة العامة وبتحكم وأرادته نقدية أصبح امراً صعباً ولم يبق خياراً أمام السياسة النقدية إلا الأدوات النقدية المستقلة التي يمكن إن تتيح للسياسة النقدية إمكانية التأثير على استقرار التضخم والتصدي له⁽³⁾. وقد عملت السلطات النقدية على معالجة التضخم بعد عام 2003 من خلال إشارتين أساسيتين تعتمدهما السياسة النقدية الحالية وهي تعزيز سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية (الدولار) ومعدلات فائدة البنك المركزي العراقي⁽⁴⁾.

وقد استطاعت السياسة النقدية كما يتضح من الجدول (1) والشكل (1) من تحقيق جزء كبير من هدفها الأساسي وهو المحافظة على استقرار مستوى الأسعار إلى مستويات مقبولة حتى وصلت إلى 6.1 % عام 2012 بعد ان كان 27% و 37% و 53.2% في السنوات 2004 و 2005 و 2006 على التوالي .

جدول (1)

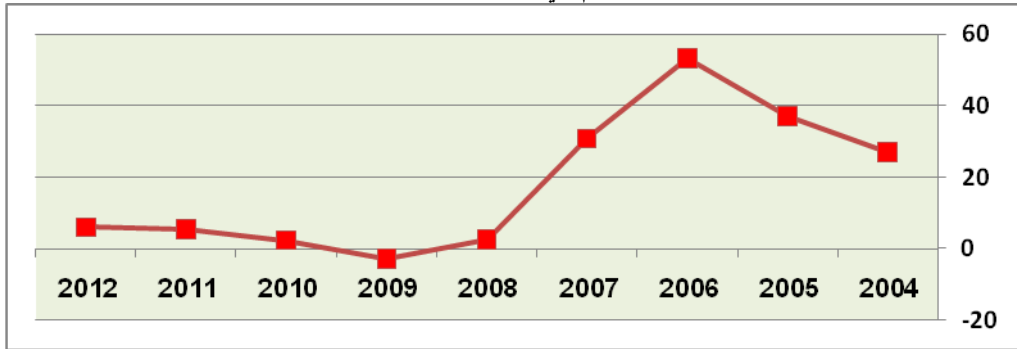
معدل التضخم السنوي في العراق للمدة 2004 – 2012 %

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
معدل التضخم السنوي %	6.1	5.6	2.4	2.8-	2.7	30.8	53.2	37	27

المصدر : عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للسنوات 2004-2012

- (1) المادة (3)، قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة 2004.
(2) ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والعشرون، 2010 ، ص 3 .
(3) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2011 ، ص 5 .
(4) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007 ، ص 52 .

شكل (1)
اتجاهات معدل التضخم في العراق للمدة 2004 - 2012



المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

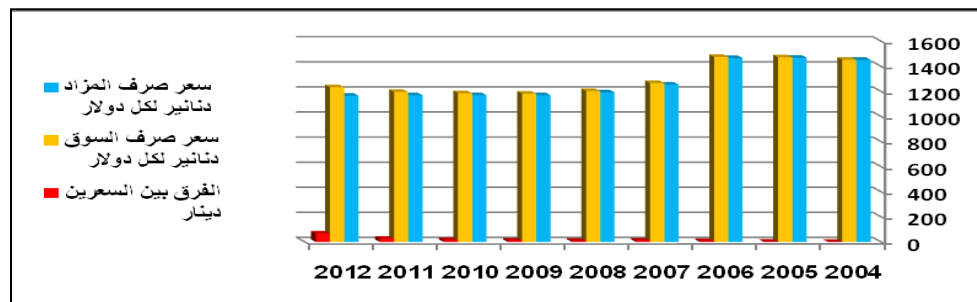
وإن البنك المركزي سعى لتحقيق هدفين وسيطين من أجل تحقيق تخفيض التضخم كهدف نهائي هما :
- استقرار سعر صرف العملة المحلية : لقد اختار القائمون على السياسة النقدية في العراق إشارات مهمة لكبح جماح التضخم، باستخدام ما يسمى "بالمثبت الاسمي للتوقعات التضخمية" وكان من أهم تلك المثبتات استخدام سياسة سعر الصرف كهدف وسيط، فقد عمل صناع السياسة النقدية على رفع قيمة الدينار العراقي للوصول إلى التطابق المطلوب بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي لإيقاف التوقعات التضخمية⁽¹⁾. وبسبب ما يمتلكه العراق من وفرة نسبية من العملة الأجنبية بعد تحسن صادراته النفطية في الأعوام التي تلت عام 2003 فقد استخدم البنك المركزي آلية الدخول إلى السوق كبائع للعملة الأجنبية كآلية أساسية من أجل تقليص الأثر التضخمي للاتفاق الحكومي جزئياً⁽²⁾. و كما يوضحها الجدول (2) والشكل (2) بالرغم من اتساع الهامش بين السعريين في السنوات الثلاث 2010 و 2011 و 2012 إلا أنه ظل ضمن الحدود المسيطر عليها من قبل البنك المركزي .

جدول (2)
سعر صرف الدينار مقابل الدولار في المزاد وفي السوق للمدة 2004 - 2012

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
سعر صرف المزاد دنانير لكل دولار	1166	1170	1170	1170	1193	1255	1467	1469	1453
سعر صرف السوق دنانير لكل دولار	1233	1196	1185	1182	1203	1267	1475	1472	1453
الفرق بين السعريين دينار	67	26	15	12	10	12	8	3	0

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، للسنوات 2004 - 2012.

شكل (2)
مسار سعر صرف الدينار مقابل الدولار في المزاد وفي السوق للمدة 2004 - 2012



المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (2)

(1) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ربيعي، 2011، ص 4.
(2) احمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 24، 2010، ص 15.

- **سعر الفائدة :** يستطيع البنك المركزي من خلال تغيير السياسة النقدية التأثير على الطلب الكلي وبالتالي على الإنتاج والأسعار، وهناك عدة طرق يتم من خلالها نقل إجراءات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، والطريقة الشائعة تقليدياً هي قناة سعر الفائدة فإذا أحكم (تشدد) البنك المركزي في امتصاص الاحتياطيات النقدية عندها ترتفع تكلفة الاقتراض (ارتفاع سعر الفائدة) وعندها يقل ميل المستهلكين للإنفاق الاستهلاكي ويقل ميل الشركات للاستثمار وعندها ينخفض الطلب والذي يعني عادةً انخفاض الأسعار⁽¹⁾.

في العراق وبعد عام 2003 فقد اتخذت السلطات النقدية من سعر الفائدة كأداة غير مباشرة لرفع قيمة العملة المحلية ومعالجة التضخم على أساس أن رفع الفائدة يشكل ضماناً للقيمة الحقيقية للائحة، حيث إن ارتفاع سعر الفائدة النقدي الذي يحقق أسعار فائدة حقيقية موجبة يشجع على الادخار النقدي من خلال اغراء المدخرين بالاحتفاظ بأموالهم الفائضة بشكل موجودات مالية كودائع لدى المؤسسات الإيداعية كشكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة والدخل، وبالتأكيد كلما كان مردود الادخار عالياً كلما زادت الرغبة بالادخار وهذا يعني انخفاض الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي (انخفاض الطلب) والذي سوف يكون له تأثير ايجابي على معدل التضخم والذي ينعكس بدوره أيضاً على رفع القيمة للعملة المحلية⁽²⁾.

وتنطلق الوسائل الاشارتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي أو ما يسمى بمعدل السياسة **Policy Rate** وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيرى (بكلمة أخرى مرساة اسمية **Nominal Anchor**) تساعد على إطلاق إشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب الى المصارف التجارية كافة ، وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية هي قاعدة تايلور **Taylor Rule** التي تفرض على السلطة النقدية رفع أسعار فائدة البنك المركزي (معدل السياسة) عندما يكون الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازنتها . لذا تؤدي السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، اي تحقيق أعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد كسره الطبيعي عادة على 3 بالمائة سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية⁽³⁾.

لقد بلغ سعر السياسة هو السعر المععلن من قبل البنك المركزي وفقاً لأهداف السياسة النقدية ، كما يوضحها الجدول (3) ، والشكل (3) ، في عام 2004 (6%)، ارتفع في السنوات اللاحقة حتى بلغ أعلى معدل له في عام 2007 حيث بلغ (20%) ، وهي السنوات التي شهدت ارتفاعاً ملموساً في المستوى العام للأسعار ، وقد قام البنك المركزي بعد ذلك بتخفيض سعر السياسة إلى (6%) منذ عام 2010 كأداة من أدوات السياسة النقدية لحث المصارف نحو التوجه إلى السوق كما قام بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لخلق المرونة والمنافسة وسرعة اتخاذ القرار لدى المصارف التجارية⁽⁴⁾ . ويلاحظ إن نسب الفوائد سواء كانت المدفوعة أو المتقاضاة من قبل المصارف لم تتغير كثيراً حتى بعد قيام البنك المركزي بتخفيض سعر السياسة. حيث إن الفجوة بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان (معدل الانتشار) أو هامش الائتمان كان بحدود (8) نقاط لأغلب السنوات وهي أكثر من النسبة المعيارية البالغة (1 إلى 3) نقاط، وهذا الفرق يعكس ضعف صلابة الجهاز المصرفي العراقي مما يتطلب تمثينه وتطويره وتعميقه مالياً⁽⁵⁾ فضلاً عن كون الفرق الكبير بين معدلات الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض يخلق نوع من عدم الاستقرار الائتماني .

جدول (3)

سعر البنك في العراق للمدة 2004 - 2012 %

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر البنك %	6	7	10.2	20	16.75	8.83	6.25	6	6

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، النشرة السنوية، للسنوات، 2004 - 2012.

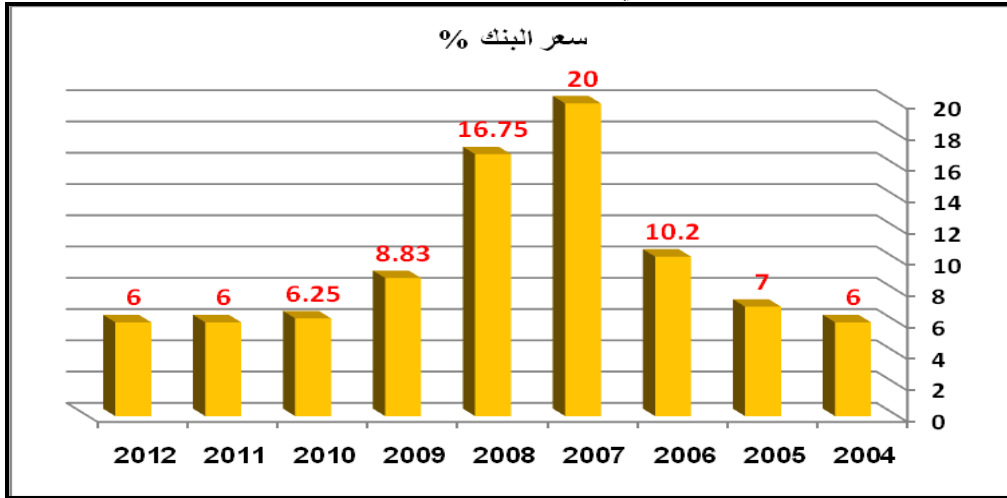
(1) كوشي ماتاي، عودة إلى الأساس " ما هي السياسة النقدية "، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد (46)، العدد (3)، سبتمبر، 2009، ص 47.

(2) عوض فاضل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، المجلة العراقي للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة العاشرة، العدد 34، 2012، ص 17 - 18.

(3) د. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، مصدر سابق ، ص 25-26.

(4) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لاستقرار المالي 2012 ، مصدر سابق ، ص 9، 31.

(5) وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي <http://www.cbi.iq/arabic>، ص 8.

شكل (3)
سعر البنك في العراق للمدة 2004 - 2012 %

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (3)

2- الاستقرار المالي

على الرغم من وجود اتفاق واسع على أن الاستقرار المالي ليس تلقائياً أو حتمياً إلا أن هناك اتفاق أقل على ما إذا كان من الضروري إدراجه صراحة ضمن صلاحيات البنوك المركزية أم لا، وفي كل الأحوال فإن الاستقرار المالي شرط ضروري وإن كان غير كافٍ لتحقيق أهداف البنك المركزي التقليدية المتعلقة بالتضخم والناتج والتوظيف، وأن عدم إدراجه بشكل صريح قد يؤدي إلى احتمال إغفاله، وعلى الرغم من صعوبة تعريف الاستقرار المالي إلا أن هناك صفتين مميزتين لعدم الاستقرار، الأولى هي التقلب المفرط في المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي لها آثار مباشرة على الاقتصاد الحقيقي، والثانية هي وجود المؤسسات والأسواق المهددة بنقص السيولة إلى الحد الذي يعرض الاستقرار الاقتصادي للخطر⁽¹⁾. وفي الحقيقة أن البنوك المركزية تمتلك سلطة إيجاد مبالغ غير محدودة من الاحتياطات (الأصول الأكثر سيولة) مما يعطيها قدرة فريدة على منع انتقال مشكلات السيولة في القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وقد جرت العادة على أن البنوك المركزية تعمل باعتبارها مقرض الملاذ الأخير للمصارف التي تتمتع بالملاءة ولكن تنقصها النقود الحاضرة، وإذا لزم الأمر فالبنوك المركزية هي الملجأ الأخير للنظام المصرفي ككل⁽²⁾.

وبالنسبة للعراق فإن اعتبار الاستقرار المالي التنافسي المستند إلى السوق هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة النقدية جاء ليُعبر بشكل واضح عن رغبة المشرع العراقي والسلطات النقدية في التحول نحو السوق من خلال اتخاذ البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 حزمة من الإجراءات مثل إصدار التشريعات والقوانين المصرفية والنقدية، وتخليه عن مسؤولية تخطيط الائتمان وعن تحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف وترك حرية تحديد ذلك إلى إدارات المصارف ذاتها فضلاً عن إطلاق عمليات التحويل الخارجي وعدم خضوعها لأي قيود باستثناء ما يتعلق بقانون غسيل الأموال رقم 93 لسنة 2004³. إن إطلاق حرية الجهاز المصرفي والذي يُعبر عنه " بالتححرر المالي " والابتعاد عن ظاهرة الكبح المالي المتمثلة بوضع سقف على الائتمان المصرفي الممنوح أو فرض معدلات فائدة خارج قوى السوق التوازنية تعتبر من أهم أركان تقوية الوساطة المالية وتحقيق الاستقرار المالي، وقد أثبتت التجارب الماضية إن سياسة الكبح المالي الذي مارسه السياسات السابقة في العراق قبل عام 2003 كانت نتيجتها هي انحراف السوق المالية وإضعاف الوساطة المالية والتي أدت مع الاعتماد على سياسة النقد الرخيص لإقراض الموازنة إلى تضخم جامح وتدني مستويات الادخار الكلي وحلت المضاربة السعرية بدل الاستثمار المنتج وبالتالي تدهور معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾.

(1) دوفوري سوبارو، وآخرون، إعادة تعريف البنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد (2)، يونيو 2010، ص 27

(2) مارك ستون، وآخرون، سلوك غير تقليدي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (48)، العدد (3)، سبتمبر، 2011، ص 40

(3) وليد عبيد عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والمصرفية، البنك المركزي العراقي، ص (3) .

(4) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مصدر سابق، ص 5 - 6

3- النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو التوسع في الطاقة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات مقاساً عن طريق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)⁽¹⁾. ومن المتعارف عليه أن هناك ترابط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي فالبلدان التي غالباً ما ترتفع معدلات نموها تكون ذات نظم مالية قادرة على تعبئة قدر ضخم من الموارد أي الأعمق حسب المصطلحات المتعارف عليها) وليس في ذلك شك على اعتبار أن النجاح يولد نجاحاً حيث أن البلدان مرتفعة النمو يزداد فيها الطلب عادة على الخدمات المالية وهذا يحدث بدوره القطاع المالي على التطور بسرعة أكبر، ولكن البحوث كشفت عن وجود علاقة مستقلة تمضي بالاتجاه المعاكس، أي من التطور المالي إلى زيادة النمو فالمصارف والأسواق المالية تخصص أموالاً للاستخدام في أوجه منتجة وتمارس قدراً من الرقابة على الاستخدامات النهائية لهذه الأموال، ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لصناع السياسات لأنه يعني أن إي إستراتيجية لتحقيق النمو ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تهيئة الظروف التي تسمح بتعميق القطاع المالي⁽²⁾.

وبالنسبة للعراق فإن استهداف تعظيم النمو الاقتصادي قد يتطلب من البنك المركزي إن يعيد النظر في إدارته لأدواته والمعبر عنها بالاحتياطات المصرفية الفائضة لتحقيق تحفيز المصارف نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج للتخلص من مظاهر الركود الاقتصادي في النشاط الخاص فضلاً عن الاستمرار في التصدي للتضخم من خلال إشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة، وفي الوقت نفسه فإن استهداف النمو الاقتصادي يوافر فرصة قوية للاستقرار المستدام والذي يتطلب تنسيقاً واسعاً بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار والنمو المرغوبين⁽³⁾، ويوضح الجدول (4) والشكل (4)، تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدلات نموه خلال مدة الدراسة.

جدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة (100=1988) ومعدلات النمو السنوي لـ GDP في العراق للمدة 2012-2004

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
GDP مليار دينار	68.3	62.9	60.6	56.5	53.2	48.0	47.8	34.2	33.2
معدلات النمو %	8.5	3.7	7	6	10.8	0.42	39.7	3	3

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، للسنوات 2007 - 2012
- كوثر محمد دهيم، حصة العراق في منظمة الأوبك وآثارها على اقتصاده، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2011، جدول رقم (30).
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق 2011، ص 148.

شكل (4)

معدلات النمو السنوي لـ GDP بالأسعار الثابتة في العراق للمدة 2012-2004



المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (4)

1) Michael Parkin et al., OP. cit., p 568

(2) دولفوباراهاس، ثمار متباينة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (48)، العدد (3)، سبتمبر 2011، ص 38.

(3) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي، مصدر سابق، ص 7 - 8.

4- توفير فرص العمل

إن التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل يرتبطان بشكل كبير بنجاح البنك المركزي في المحافظة على حد معقول من استقرار الأسعار حيث إن استقرار الأسعار يعين على التنمية ويساعد على الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد فالأسواق المحلية وخاصة أسواق رأس المال تعمل بكفاءة أكبر عندما تستقر الأسعار كما وإن نجاح البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار يجعله ذو نفوذ وتأثير ويصبح في وضع يمكنه من انتهاز سياسة نقدية (معاكسة للاتجاهات الدورية) التي من شأنها المساعدة في تحقيق استقرار العمالة على مستوى عالي⁽¹⁾. وهذا الترابط بين الأهداف هو ما أكد عليه قانون البنك المركزي العراقي عند الإشارة إلى أهداف اعتبارها رئيسية هي استقرار الأسعار والاستقرار المالي وإن تحقيقها يقود إلى تحقيق الأهداف التابعة المتمثلة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ، من خلال تخفيض سعر البنك وتحرير أسعار الفائدة .والجدول (5) يوضح معدلات البطالة في العراق للمدة 2004 – 2012 .

جدول (5)

معدل البطالة في العراق للمدة 2012 – 2004 %

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
معدلات البطالة %	11.9	8.3	15	15.3	15.3	11.7	17.5	17.9	26.8

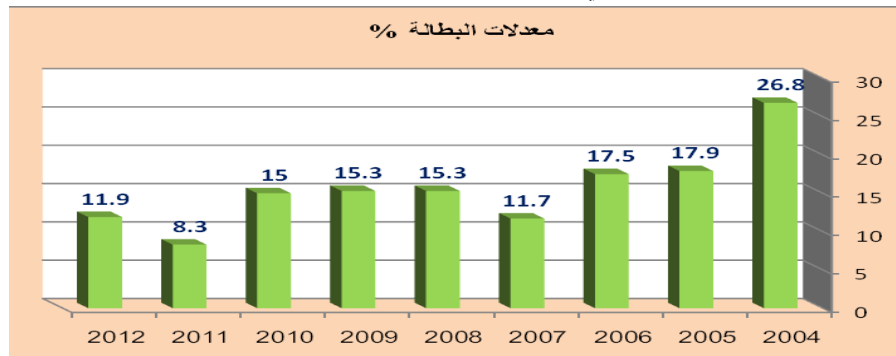
المصدر :

- احمد عبد الزهرة حمدان، خيارات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (تجارب بلدان مختارة)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013، جدول ملحق رقم (8)

- وزارة التخطيط والتعاون الاماني، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق 2011، ص 148

شكل (5)

معدل البطالة في العراق للمدة 2012 – 2004 %



المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (5)

الخلاصة:

أن قانون البنك رقم (56) لسنة 2004 يشير بوضوح إلى إن هناك أهدافاً رئيسية متمثلة في تحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر ، وأهداف تابعة متمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل ، وإن إمكانية تحقيق الأهداف التابعة لا بد وأن يكون أساسه الاستقرار السعري ، لأنه من غير الممكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومعدلات تشغيل مناسبة في ظل عدم استقرارية المستوى العام للأسعار . في ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن البنك المركزي العراقي (وخاصة في ظل الاختلال الهيكلي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي) قد حقق وبشكل نسبي جزء مقبول من أهدافه الأساسية والمتمثلة في السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر .

إلا أن أهداف البنك الأخرى والمتمثلة في تعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء ، لم تنجز بسبب إنها ترتبط بمهام وسياسات اقتصادية أخرى أكثر تأثيراً مثل السياسة النفطية والسياسة المالية والسياسة التجارية والسياسة الاستثمارية وغيرها من السياسات .

وعليه فإن الأمر يتطلب في ظل الظروف الاقتصادية السائدة أن يتم إعادة النظر في ترتيب أولويات الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي عن طريق وضع الأولوية للأهداف التنموية (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل) ، على أن يرتبط ذلك بتحديد مهام ومسؤوليات السياسات الاقتصادية الأخرى بوضوح . أو أن يتم التركيز على الأهداف الرئيسية والتخلي عن تعددية الأهداف التي لا يكون هناك مبرر لدرجتها ضمن أهداف البنك المركزي لضعف فاعلية التأثير فيها .

(1) ويليام بول ، مبادئ للإصلاح، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد(2) يونيه، 2010 ص 28 .

المصادر:

- 1) Harry . G. Johnson , Essays Monetary Economics , unwin university books , London , 2nd e d , 1969 , pp 53 , 54 .
- 2) عبد المنعم السيد علي ، أقتصاديات النقود والمصارف عبد المنعم السيد علي ، أقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، ج 2 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 ، ص 376 - 377 .
- 3) - Dudley W. Johnson , Macroeconomics , John Wiley & Sons , Inc , New York , 1976 , p 56.
- 4) غسان العياش ، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998 ، ص 128 - (5) - انظر -
- أسوار يرأساد، بعد السقوط ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد(2)، 2010 ، ص 23 - 24
- Michael Parkin and others, Economics, Addison – Wesley, 3rd Ed Longman Limited , England, 1997, p 568
- 6) انظر :- عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة، الموصل، 1990 . ص 586 .
- دوفوري سوبارو ، إعادة تعريف البنوك المركزية ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، حزيران 2010، ص 26
- 7) نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزي بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994 ، ص 59 - 60 .
- 8) عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1975 ، ص 98 .
- 9) Raymond . P. Kent , Money and Banking , Rinehart and Winston, I N C . , New York, 6th e d., 1961., p 35
- 10) للتفاصيل انظر
- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم، المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 24 - 25.
- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد (دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي)- مبادئ الاقتصاد الكلي، ج 2 ، مطابع جامعة الموصل (مديرية مطبعة الجامعة)، 1984 ، ص 39 .
- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 2، 1983، ص 91- 92
- 11) انظر :
- لعلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2010، ص 102- 103.
- وداد يونس ، النظرية النقدية، النظريات، المؤسسات، السياسات، مطابع جامعة الموصل، 2001 ، ص 131
- 12) أكرم حداد ، مشهور هذلون، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل ، عمان ، ط 3 ، 2010، ص 184- 185.
- 13) انظر :
- المواقع الالكترونية للبنك المركزي الاوربي والامريكي وانكلترا واليابان والصين وروسيا والهند وسنغافورة وكوريا .
- Michele Pi_er, International Monetary Policy , 3 Central banking: goals 1, London School of Economics , Course prepared for the Shanghai Normal University, College of Finance, April 2011, p.5-7
- 14) للتفاصيل أكثر انظر :
- المواقع الرسمية للبنوك المركزية للبلدان المذكورة.
- علي توفيق الصادق وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 1996 ، صفحات متعددة.
- فلاح حسن ثويني ، احمد عبد الزهرة حمدان ، مسارات عناصر السياسة النقدية في ظل التحول الاقتصادي في العراق ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2014 .
- C. Johan Lindgren, The Transition from Direct to indirect instruments of monetary policy the evolving role of central banks, ed. IMF. 1991, p. (307).
- 15) المادة (3)، قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة 2004
- 16) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والعشرون، 2010 ، ص 3 .
- 17) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2011 ، ص 5 .
- 18) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007، ص 52 .
- 19) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، 2011، ص 4 .
- 20) احمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 24 ، 2010 ، ص 15 .
- 21) كوشي ماتاي، عودة إلى الأساس " ما هي السياسة النقدية "، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد(46)، العدد(3)، سبتمبر، 2009، ص 47.
- 22) عوض فاضل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة العاشرة، العدد 34، 2012، ص 17 - 18
- 23) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2012 .
- 24) وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وأفاقه المستقبلية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي <http://www.cbi.iq/arabic>، ص 8.

- (25) دوفوري سوياروا، وآخرون، إعادة تعريف البنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد (2)، يونيو 2010، ص 27
- (26) مارك ستون، وآخرون، سلوك غير تقليدي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (48)، العدد (3)، سبتمبر، 2011، ص 40
- (27) وليد عيدي عبد النبي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والمصرفية، البنك المركزي العراقي، ص 3.
- (28) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مصدر سابق، ص 5 -
- (29) ادولفوباراهاس، ثمار متباينة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (48)، العدد (3)، سبتمبر 2011، ص 38.
- (30) ويليام بول ، مبادئ للإصلاح، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد (47)، العدد (2) يونيه، 2010 ص 28
- (31) محمد راتول و صلاح الدين كروش ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 66 ، 2014 ، ص 91 .